

## من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو: مسار

### الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001 - 2016)

#### Tracing Algeria's Development Reforms from Recovery and Consolidation Programs to the New Economic Growth Model (2001-2016)

صفاء بنوناس<sup>1</sup>، عائشة بن عطا الله<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر التنمية الاقتصادية جامعة عمار ثلجي الأغواط (الجزائر)، [s.benounas@lagh-univ.dz](mailto:s.benounas@lagh-univ.dz)

<sup>2</sup> مخبر التنمية الاقتصادية جامعة عمار ثلجي الأغواط (الجزائر)،

[a.benatallah@lagh-univ.dz](mailto:a.benatallah@lagh-univ.dz)

تاريخ الاستلام: 2025/09/15 تاريخ القبول: 2025/11/01 تاريخ النشر: 2025/11/01

#### Abstract:

The study evaluates Algeria's development programs (2001-2016) and finds that, despite major public spending on infrastructure, housing, and employment, progress toward economic diversification remained limited due to oil shocks and weak sectoral policies. This led to the adoption of the New Economic Growth Model (2016-2030), yet the shift to a productive, diversified economy remains a key challenge. The study recommends strengthening industrial diversification, supporting local production, improving the business climate, and advancing digitalization and modern financing tools.

**Key words:** Development programs, Economic reforms, Economic development.

#### المخلص:

يهدف البحث إلى تقييم البرامج التنموية في الجزائر بين 2001 و2016 ومدى نجاحها في دفع التحول نحو اقتصاد متنوع. وتشير النتائج إلى أن هذه البرامج اعتمدت على الإنفاق العمومي وركزت على البنى التحتية والسكن والتشغيل، مع محاولات محدودة لتنويع الاقتصاد، لكنها واجهت تعثرًا بسبب الصدمات النفطية وضعف فعالية السياسات. وقد دفع ذلك إلى اعتماد النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030) لتقليل التبعية للمحروقات، غير أن الانتقال إلى اقتصاد منتج يظل التحدي الأساسي.

وتوصي الدراسة بتعزيز التنوع الصناعي، ودعم الإنتاج المحلي، وتقوية نسيج المؤسسات خصوصًا المصغرة والناشئة، وتقليص الفوارق التنموية، وتحسين مناخ الاستثمار، إضافة إلى تطوير أدوات تمويل حديثة وتعزيز الرقمنة والحوكمة.

**الكلمات المفتاحية:** البرامج التنموية، إصلاحات اقتصادية، التنمية الاقتصادية.

## مقدمة:

مع مطلع الألفية، وفي ظل التحولات السياسية الداخلية وارتفاع أسعار المحروقات عالميا، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اعتمدت فيها على توسيع الإنفاق العمومي كأداة رئيسية للإصلاح الاقتصادي وتحقيق النمو. وتجسد هذا التوجه في إطلاق سلسلة برامج تنمية متعاقبة روح لها كركيزة أساسية في بناء اقتصاد متوازن. غير أن الاقتصاد الوطني ظل عاجزا عن تكوين قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على خلق القيمة المضافة وتقليص التبعية للريع البترولي. وفي هذا السياق برزت الحاجة إلى رؤية بديلة، ترجمت في "النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030" كخيار إصلاحي يهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد نحو مسار أكثر استدامة، قائم على ضبط أولويات واضحة للإقلاع والتنويع.

أ - إشكالية الدراسة:

كيف ساهمت البرامج التنموية في الجزائر في تبني النموذج الاقتصادي الجديد للنمو كبديل استراتيجي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية فإنه يتعين علينا تجزئتها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل سمح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي باستعادة التوازنات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في الجزائر بعد الأزمة الأمنية والمالية؟
- هل نجح البرنامج التكميلي لدعم النمو في تجاوز النقائص المسجلة في البرنامج السابق من خلال توسيع قاعدة الاستثمارات العمومية؟
- هل تمكن البرنامج الخماسي لتدعيم النمو من تحقيق إقلاع اقتصادي وتنويع فعلي للنتائج المحلي؟
- كيف أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على فعالية برنامج توطيد النمو؟
- هل تمثل الأهداف المعلنة للنموذج الاقتصادي الجديد تحولا استراتيجيا نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام؟

وقصد التمكن من وضع تصور للإجابة على الإشكاليات السابقة نقترح جملة

الفرضيات التالية:

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

ب- الفرضية العامة:

شكلت محدودية البرامج التنموية السابقة السبب الرئيسي تبني النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030) وهو الذي جاء كنتيجة مباشرة لإحداث التحول الهيكلي المنشود، ولاتكشاف هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار النفط، مما فرض ضرورة البحث عن بديل استراتيجي أكثر استدامة وتنوعا.

وكإجابة مؤقتة للتساؤلات السابقة نقترح الفرضيات الفرعية التالية:

- يفترض أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ساعد على استعادة التوازنات الاقتصادية وتحقيق حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي بعد الأزمة الأمنية والمالية، لكنه لم يعالج الاختلالات الهيكلية.
- يفترض أن برنامج دعم النمو (2005-2009) نجح في توسيع الاستثمارات العمومية، إلا أنه بقي معتمداً على الإنفاق الريعي دون إحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد.
- يفترض أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014) عزز البنى التحتية والتنمية الاجتماعية، غير أنه لم يحقق إقلاعاً اقتصادياً فعلياً ولا تنوعاً ملحوظاً للنواتج المحلي الإجمالي.
- يفترض أن الصدمة النفطية لسنة 2014 أضعفت فعالية برنامج توظيف النمو (2015-2016)، وجعلته يقتصر على استكمال المشاريع بدل إطلاق ديناميكية استثمارية جديدة.
- يفترض أن النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030) يمثل محاولة لإحداث تحوّل استراتيجي نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام، شريطة تجاوز الممارسات الريعية وتعزيز الحوكمة الاقتصادية.
- ت- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:
  - تحليل مدى فعالية البرامج التنموية في استعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بعد الأزمة الأمنية والمالية.
  - تفحص محاولات تنويع الاقتصاد الوطني والحد من التبعية لعائدات المحروقات.

- تحليل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الهادفة إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.
  - استشراف توجهات النموذج الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030 وربطها برهانات التنمية المستدامة ومتطلبات الاستقرار طويل المدى.
- ث- منهج الدراسة:

- تم اعتماد المنهج التحليلي من أجل:
- تحليل مختلف المفاهيم المرتبطة بالدراسة.
  - تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2016، مع تقييم شامل لمختلف البرامج التنموية التي تم تبنيها في تلك المرحلة، والوقوف عند دوافع الانتقال نحو تبني النموذج الاقتصادي الجديد للنمو وأهدافه المعلنة. حيث تسعى الدراسة إلى إبراز الكيفية التي يمكن من خلالها لهذا النموذج أن يشكل آلية فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بما ينعكس إيجابا على مسار التنمية بمختلف أبعادها.
- ووظفت مناهج مكملة لتعزيز الجانب التحليلي للدراسة، حيث استخدم المنهج التاريخي لوضع الظواهر الاقتصادية في سياقها الزمني ورصد تطورها عبر المراحل المختلفة، بما يسمح بفهم أعمق لجذور الاختلالات الاقتصادية ونتائج السياسات المنتهجة. واعتمد المنهج الوصفي لنتبع تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أو لعرض السياسات التنموية وتوصيفها بدقة، لإبراز نقاط القوة والضعف في البرامج التنموية المعتمدة.
- 1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)**

يعتبر هذا البرنامج إحدى الأدوات الرئيسة للسياسة الاقتصادية المبنية على توسيع الإنفاق العمومي، إذ ركز على دعم القطاعات والأنشطة ذات القدرة على توليد القيمة المضافة، لا سيما من خلال تشجيع المؤسسات والإنتاج الفلاحي وإزالة الاختلالات المرتبطة بضعف شبكات الري والنقل. كما أولى عناية خاصة بتنمية رأس المال البشري وتحسين مستوى معيشة المواطنين بما يضمن تحقيق تنمية محلية متوازنة. وقد اعتمدته الحكومة كآلية موازية للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها أمام المؤسسات الدولية، في إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز الثقة مع الفاعلين في المجتمع المدني.(رضا، 2024، صفحة 71)

## 1.2 أهداف البرنامج:

- تضمن البرنامج عديد المشاريع التي بلغ عددها 15974 مشروعا والتي هدفت إلى:(خميسي، 2022، صفحة 104)
- دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة وعلى رأسها القطاع الفلاحي.
  - إعادة إحياء النشاط الاقتصادي عبر تهيئة الهياكل القاعدية الضرورية.
  - تشجيع إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن تلبية متطلبات التنمية المحلية.
  - الاستثمار في تأهيل الموارد البشرية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
  - تحفيز الطلب الكلي لتجاوز مرحلة الركود التي أفرزتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية السابقة.
  - العمل في الوقت ذاته على التحكم في أعباء الإصلاحات المنجزة.
  - الاهتمام بتحسين صورة الاقتصاد الوطني لدى الشركاء الخارجيين وضبط التوازنات الكلية، مع البحث عن آليات كفيلة بضمان استدامة المكاسب المحققة.

## 2.2 مضمون البرنامج:

تم الإعلان عن هذا البرنامج من طرف رئيس الجمهورية خلال أشغال الندوة الوطنية لإطارات الأمة المنعقدة بتاريخ 26 أفريل 2001، حيث قُدّم في صورة مخصصات مالية معتبرة قدر غلافها الأولي بـ 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل نحو 7 مليارات دولار. لاحقًا، أُدخلت عليه تعديلات شملت إضافة مشاريع جديدة وإعادة النظر في بعض المشاريع المبرمجة سابقًا، ليرتفع بذلك المبلغ المخصص إلى 1216 مليار دينار، ما يعادل حوالي 16 مليار دولار.(رضا، 2024، صفحة 71) وقد وزعت هذه الموارد المالية على مختلف القطاعات.

**الجدول 1:** توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات  
الوحدة: مليار دج

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
%40.2	210.5	2	37.6	70.2	100.7	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
%38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
%12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الزراعة والصيد البحري
%8.6	45	-	-	15	30	مجال دعم الإصلاحات
%100	525	20.5	113.9	178.3	213.1	المجموع
-	%100	%4	%21.5	%34	%40.5	النسبة

المصدر: (خميسي، 2022، صفحة 105)

من خلال هذا الجدول يمكن الكشف على أن:

- يبين توزيع الموارد المالية للبرنامج أن أولويات الدولة انصبحت بالدرجة الأولى على البنية التحتية، حيث وُجه نحو قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية ما نسبته (40.1%) من المبلغ الإجمالي، في محاولة لتعويض العجز المسجل خلال التسعينيات وإرساء قاعدة صلبة لدفع النشاط الاقتصادي عبر مشاريع ضخمة تشمل الموانئ، السكك الحديدية، والطرق.
- بنسبة قريبة جداً (38.8%)، استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من مخصصات معتبرة تعكس اهتمام السلطات بتحسين معيشة السكان وتعزيز الخدمات الاجتماعية والترفيهية والصحية، فضلاً عن الاهتمام بالشباب من خلال توفير المرافق الثقافية والرياضية.
- جاءت حصة الزراعة والصيد البحري محدودة (12.4%)، إلى جانب مجال دعم الإصلاحات (8.6%)، ليشكل مجموعهما حوالي 21% فقط، وهو ما يرتبط بكون الجهود الفلاحية قد سبقَت ضمن مخططات وطنية سابقة.

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

- وجهت اعتمادات إضافية إلى بعض القطاعات الإدارية والإنتاجية الحساسة، مثل إدارة الضرائب، صندوق المساهمة والشراكة، والأنشطة الصناعية، بغية تعزيز الرقابة المالية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

### 3.2 رؤية تقييمية للبرنامج:

تؤكد تجربة الفترة 2001-2004 الطابع الكينزي للسياسة الاقتصادية المنتهجة، حيث اعتمدت الدولة على توجيه الإنفاق العمومي نحو الاستثمار باعتباره وسيلة لتنشيط الطلب الكلي ودفع النمو. ورغم النجاح النسبي الذي تحقق، والمتمثل في استهلاك 96.22% من الاعتمادات وإنجاز 73% من المشاريع المبرمجة (1181 مشروعاً)، فقد بقيت 26% من المشاريع، أي حوالي 4093 مشروعاً، قيد الإنجاز بعد انتهاء البرنامج. كما كشفت النتائج عن محدودية استجابة القطاع الصناعي، وذلك بفعل المشاكل المالية والهيكلية التي تعاني منها المؤسسات العمومية، إضافة إلى ضعف البيئة الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بالتمويل والإجراءات الإدارية، مما حال دون قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب الكلي المتنامي. (وسيلة، 2022-2023، الصفحات 88-89)

أبرزت التجربة أن الطابع الشمولي للأهداف المرسومة قلل من فعالية البرنامج، إذ أدى توزيع المشاريع على قطاعات متعددة إلى تشتت الموارد وضعف التركيز. كما أن محاولة تحقيق أهداف إستراتيجية، كالنمو المستدام وتقليص معدلات البطالة والفقر، عبر إجراءات قصيرة المدى، اصطدمت بغياب خطط طويلة الأجل قادرة على ضمان الاستمرارية. وعلى الرغم من تبني الدولة لسياسة توسعية في الإنفاق، فإن قصور القطاع الصناعي وعدم قدرة الجهاز المصرفي والإدارة على مواكبة التطورات الاقتصادية حالاً دون تحقيق العوائد المرجوة. وقد انعكس ذلك في تزايد الواردات لتلبية الطلب المحلي، وفي استمرار هشاشة المؤسسات العمومية التي ظلت تعاني من أزمات مالية وهيكلية، الأمر الذي أفاد الشركات الأجنبية أكثر من دعمه للاستثمار والإنتاج الوطني. (خميسي، 2022، الصفحات 106-108)

جسد المخطط رغبة الدولة في استدراك النقائص المسجلة في البنية التحتية والقطاع العمراني نتيجة الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفته مرحلة التسعينيات. كما اكتسب

بعدًا استراتيجيًا خاصًا بفعل تزامنه مع أزمات طبيعية خطيرة تمثلت في فيضانات باب الوادي (2001) وزلزال بومرداس (2003)، حيث جعلت هذه الأحداث من مشاريع البناء والهياكل القاعدية ضرورة ملحة. وفي الوقت نفسه، ركز المخطط على البعد الاجتماعي من خلال تحسين ظروف المعيشة وتعزيز التنمية المحلية والبشرية، باعتبارها ركيزة أساسية لتعبئة المجتمع وإشراكه في مسار النهضة الاقتصادية.

## 2. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

مع مطلع 2005، أعلنت السلطات الجزائرية بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، باعتباره امتدادًا لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وتدعيمًا لخيارات التوسع التي اعتمدها الدولة منذ بداية الألفية. وقد ساعدت الظروف المالية المواتية، ولا سيما تراكم احتياطي الصرف نتيجة الطفرة النفطية، على تبني برنامج استثنائي من حيث حجم التمويل. (وسيلة، 2022 - 2023، صفحة 90) وتمحور هذا البرنامج حول بعدين رئيسيين: الأول استثماري يركز على البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية مع السعي إلى تخفيض معدلات البطالة، والثاني تسييري يستهدف ضبط الإنفاق العمومي عبر التحكم في كتلة الأجور وتحسين تسيير الدين العام. (رضا، 2024، صفحة 75)

وعليه، يعد البرنامج بمثابة مشروع تنموي شامل، جمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إذ ركز على تحفيز النشاط الإنتاجي وتعزيز الاستثمار، بالتوازي مع خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

### 1.3. أهداف البرنامج: انطلاقًا من التوجهات المرسومة، سعى البرنامج إلى تحقيق جملة من

الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية: (فريدة، 2022، الصفحات 113-114)

- تحسين الإطار المعيشي للسكان عبر أبعاد متعددة، شملت الجوانب الصحية والتعليمية والأمنية، مع دعم نشاط القطاع الخاص من أجل توسيع الخدمات العمومية وتدارك آثار الأزمة التي عاشتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي.
- معالجة مشكل الندرة الناتج عن اعتماد الدولة على موارد تقليدية، عبر ترقية المستويات التعليمية والمهنية، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير البنى التحتية الضرورية للنمو.
- على تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

- بلوغ مجموعة من القيم التي تعكس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وهي:
  - ضمان تحقيق نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% سنوياً، بما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي ويدعم قدرة الدولة على تمويل برامجها التنموية.
  - إنشاء حوالي 100 ألف مؤسسة اقتصادية جديدة، بهدف توسيع النسيج الاقتصادي، وتشجيع روح المبادرة، وتنويع مصادر النمو بعيداً عن قطاع المحروقات.
  - توفير نحو 2 مليون منصب عمل جديد، من خلال تشجيع الاستثمار الذاتي ودعم البرامج العمومية كثيفة التشغيل، قصد تقليص معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل الفردي.
  - إنشاء 100 محل تجاري في كل بلدية (150 ألف محل مع نهاية 2009)، لتشجيع النشاط التجاري المحلي وتوفير خدمات القرب للمواطنين مع دعم التشغيل الذاتي.
  - تحسين رفاهية المواطنين، عبر إنجاز وتهيئة آلاف المنشآت الجديدة في الميادين التربوية والاجتماعية والثقافية والطاقوية وكذا البنى التحتية بما ينعكس على تحسين نوعية الحياة وتقليص الفوارق بين المناطق.

### 2.3. مضمون البرنامج:

حدد الغلاف المالي الأولي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي بـ4202.7 مليار دج، إلا أن حجم التحديات التنموية سرعان ما كشف عن ضرورة توسيع قاعدة التمويل، حيث استحدثت اعتمادات إضافية استهدفت مجالات ذات أولوية، كتنمية المناطق الجنوبية (432 مليار دج) وترقية الهضاب العليا (668 مليار دج)، ما يعكس توجه الدولة نحو معالجة الاختلالات الجهوية وتحقيق التوازن الإقليمي. كما رصد مبلغ معتبر يقدر بـ1071 مليار دج لاستكمال مشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهو ما يبرز البعد الاستمراري للسياسات التنموية وعدم فصلها بين المراحل. أما التحويلات الموجهة للخزينة العمومية والتي بلغت 1140 مليار دج فقد جسدت البعد المالي والحرص على الحفاظ على توازنات الموازنة

العامة، في حين وجه مبلغ إضافي قدره 1191.3 مليار دج لتغطية تكاليف تقييم المشاريع الجارية وتمويل البرامج ذات الطابع الاجتماعي مثل القضاء على السكن الهش. وبذلك، ارتفع الحجم الإجمالي للبرنامج إلى حوالي 8705 مليار دج، ما يعكس الطابع الاستثنائي لهذه المرحلة التي اعتمدت على ضخ موارد مالية ضخمة عبر خمسة محاور رئيسية، ووجهت نحو قطاعات استراتيجية قصد إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني. (خميسي، 2022، صفحة 109)

**الجدول 02: توزيع مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009**  
حسب المحاور والقطاعات

الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبلغ المخصص	البرامج
45.5	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	555	السكنات
	141	التعليم العالي
	200	التربية الوطنية
	58.5	التكوين المهني
	192.5	تزويد السكان بالمياه والكهرباء
	95	التضامن الوطني
	200	البرامج البلدية للتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	250	تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	216.5	باقي القطاعات
40.5	1703.1	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	700	النقل
	600	الأشغال العمومية
	393	المياه
	10.15	التهيئة العمرانية
08	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	300	الزراعة والتنمية الريفية
	18	الصناعة وترقية الاستثمار

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

	12	الصيد البحري
	7.2	السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4.9	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية
	99	العدالة والداخلية
	67	المالية والتجارة
	16.3	البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال
	22.6	قطاعات الدولة الأخرى
1.2	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202.7	المجموع الكلي

المصدر: (محمد، 2019 - 2020، الصفحات 90 - 91)

يشير الجدول إلى ما يلي:

- بلغ الغلاف المالي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 4202.2 مليار دج، أي ما يعادل ثمانية أضعاف الغلاف الموجه لمخطط الإنعاش الاقتصادي (525 مليار دج)، وهو ما يعكس الطابع الاستثنائي لهذا البرنامج مقارنة بسابقيه.
- استحوذ مجال تحسين ظروف المعيشة على النصيب الأكبر من الاعتمادات بـ 1908.5 مليار دج (45.5% من الإجمالي)، بما يؤشر إلى أن البعد الاجتماعي كان أولوية مركزية في السياسات العمومية خلال هذه المرحلة.
- حصل محور تطوير المنشآت القاعدية على 1703.1 مليار دج (40.5%)، وهو ما يترجم إصرار الدولة على إعادة بناء البنى التحتية المدمرة ومواكبة متطلبات التنمية، رغم الكلفة المالية المرتفعة لمشاريعه.
- وجه مبلغ 337.2 مليار دج (8%) لدعم التنمية الاقتصادية، ورغم محدودية النسبة نسبيا، إلا أنها جاءت مكملة للدعم الذي استفادت منه هذه القطاعات ضمن برنامج الإنعاش السابق، خصوصا في مجال تحديث الخدمات العمومية.
- خصص لميدان تحديث الخدمات العمومية نحو 203.9 مليار دج (4.9%)، وهو ما يبرز مسعى الدولة لتحسين كفاءة الإدارة العمومية بما يتلاءم مع متطلبات النمو.

- استفاد قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال من 50 مليار دج (1.2%)، وهي نسبة محدودة تعكس أن الأولوية في هذه المرحلة كانت موجهة نحو الجوانب الاجتماعية والقاعدية، بينما ظل تطوير هذا القطاع مرتبطاً أساساً بتأهيل الموارد البشرية أكثر من التمويل المالي.

### 3.3. رؤية تقييمية للبرنامج:

سعى برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) إلى تدعيم المكاسب المحققة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي السابق، حيث استمر في تحقيق إنجازات معتبرة على عدة أصعدة. فعلى المستوى الاجتماعي، تم تشييد عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، وإنجاز آلاف المنشآت القاعدية، مع إعادة تهيئة شبكة الطرق الوطنية وتشبيد المنشآت الفنية وتوسيع شبكة السكة الحديدية، بما أسهم في تحسين منظومة النقل للأشخاص والبضائع. كما تم إنشاء مجتمعات صحية جديدة وتوسيع استفادة الأرياف ومناطق الظل من خدمات الماء الشروب والكهرباء والغاز الطبيعي، فضلاً عن إطلاق برامج لدعم الزراعة والتركيز على مشاريع تحلية مياه البحر لتأمين الموارد المائية.

من الناحية الاقتصادية، عكس هذا البرنامج رسالة واضحة للداخل والخارج مفادها أن الجزائر تجاوزت مرحلة الركود التي طبعت تسعينيات القرن الماضي، مستفيدة أساساً من الطفرة النفطية التي سمحت بتمويل الجزء الأكبر من النفقات العمومية، خصوصاً في مجال التجهيز. كما ساهمت هذه الديناميكية في التخفيف من حدة البطالة عبر تبني آليات جديدة لدعم التشغيل، مع استمرار الحكومة في سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث أجهزة مرافقة لهذا المسار، وهو ما أدى إلى تزايد أعداد هذه المؤسسات بشكل ملحوظ.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ساعد البرنامج أيضاً على تحسين التغطية الاجتماعية وتوسيع استفادة فئات واسعة من الخدمات العمومية، الأمر الذي عكس الطابع المزدوج لهذا البرنامج باعتباره مشروعاً اقتصادياً واجتماعياً في آن واحد. (وسيلة، 2022-2023، الصفحات 98-99)

يعد برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 امتداداً طبيعياً لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، إذ ارتكز على توسيع نطاق الإنفاق العمومي لتمويل مشاريع

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

كبرى في مجالات البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية. وقد أفضى هذا التوجه إلى تحقيق معدل نمو بلغ 5.9% سنة 2005، غير أن هذا الأداء عرف تراجعاً ملحوظاً في السنوات اللاحقة ليصل إلى 1.6% سنة 2009، وهو ما يعكس محدودية أثر البرنامج على المدى المتوسط وغياب مقومات الاستدامة. فعلى الرغم من الإنجازات الكمية المسجلة في ميادين السكن، الصحة، النقل، الموارد المائية والزراعة، إلا أنّ ديناميكية النمو بقيت محصورة في قطاعات مرتبطة ظرفياً بالإنفاق العام، دون أن تتجح في تحفيز مسار متكامل لتنويع الاقتصاد. (خميسي، 2022، صفحة 111)

وقد أظهرت التجربة عدّة اختلالات هيكلية تمثلت في ضعف مردودية الاستثمار العمومي، قصور الإصلاحات المؤسسية، نقشي ممارسات سوء التسيير والفساد، فضلا عن العجز في ضبط الجودة واحترام آجال الإنجاز. كما أن محدودية الإصلاحات المصرفية حالت دون استقطاب فعلي لرؤوس الأموال الخاصة، مما أبقى الاقتصاد الوطني أسيرا لآليات التمويل العمومي وعوائد المحروقات. (وسيلة، 2022 - 2023، الصفحات 98-99)

وعند المقارنة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، يتضح أن كلا البرنامجين اعتمدا على نفس الآلية القائمة على تحفيز الطلب الكلي عبر الإنفاق العمومي. إلا أن البرنامج الأول تميز بأثره الإيجابي النسبي في إعادة بعث النشاط الاقتصادي بعد عقد من الأزمة، بينما عجز البرنامج الثاني عن تجاوز حد الانتعاش الظرفي نحو تأسيس نمو هيكلية مستدام، رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص له عدة مرات. وهذا ما يبرز أنّ التوسع المالي دون إصلاحات هيكلية موازية في الجهاز الإنتاجي والقطاع المالي لا يكفي لتحقيق التنمية طويلة الأمد.

يمكن القول إن البرنامجين شكلا مرحلتين متكاملتين في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، لكنهما افتقرا معاً إلى آليات ناجعة لضمان تنويع القاعدة الإنتاجية وترسيخ أسس النمو المستدام، مما جعل الاقتصاد الجزائري يظل هشاً أمام تقلبات الأسواق النفطية.

### 3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014)

جاء إقرار برنامج الاستثمارات العمومية في 24 ماي 2010 ليعكس انتقال الدولة الجزائرية من مرحلة الإنعاش الاقتصادي الطارئ إلى مرحلة أكثر نضجا في مسار إعادة الإعمار الوطني. فقد استندت الحكومة في هذا البرنامج إلى تراكم التجارب السابقة (2001 و2005)، مستفيدة من الوفرة المالية التي وفرها استمرار عائدات النفط آنذاك، لتوسيع نطاق الاستثمارات العمومية وتحويلها إلى رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد جسّد البرنامج رؤية شمولية تستند إلى منطق "البنية التحتية أولا"، حيث رصدت أغلفة مالية ضخمة لإنجاز وتوسيع الطرق والسكك الحديدية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وتعميم الكهرباء الريفية، وضمان التزويد بالمياه الصالحة للشرب، بما يعكس توجهاً نحو رفع مستوى معيشة السكان وتعزيز الانماج الاجتماعي خاصة في المناطق المهمشة. كما اعتمد البرنامج على مقارنة مزدوجة تقوم على استكمال المشاريع الجارية التي لم تُستكمل في إطار البرامج السابقة، بالتوازي مع إطلاق مشاريع جديدة ذات بعد استراتيجي طويل المدى. غير أن هذا الخيار ظلّ يحمل في طياته بعض التحديات المرتبطة بفعالية الإنفاق العام، ودرجة التنسيق بين مختلف الهياكل التنفيذية، فضلاً عن إشكالية الاستدامة في ظل اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على تقلبات سوق النفط. (العالية و مريزق، 2020، صفحة 211)

**1.4. أهداف البرنامج:** اتخذ هذا البرنامج جملة من الأهداف تتمحور حول: (رضا، 2024، صفحة 81)

- تحسين رفاهية السكان وفك العزلة عن الأرياف يمثل شرطا أساسيا لتحقيق العدالة المجالية، إذ لا يمكن بناء تنمية وطنية متوازنة في ظل تهميش مناطق واسعة من التراب الوطني.
- استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل كآلية عملية لنقل البطالة، ليس فقط عبر التوظيف المباشر، بل أيضا من خلال تحفيز الاستثمار العمومي والخاص ودعم المبادرات المحلية، بما يعكس رغبة الدولة في جعل التشغيل محركا للنمو بدل أن يكون مجرد نتيجة له.

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

- التنمية البشرية ركيزة أساسية للبرنامج، إدراكا من الدولة بأن بناء اقتصاد متنوع ومستدام لا يتحقق من دون رأس مال بشري مؤهل، وبالتالي ركزت على التعليم، التكوين، والرعاية الصحية كأبعاد مترابطة.
- إعادة الاعتبار للنسيج العمراني عبر تشجيع مشاريع الإسكان بمختلف صيغها، ليس فقط لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد، بل أيضا لإعادة تنظيم الفضاء الحضري وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى.
- إحياء القدرات السياحية وتشجيع الصناعات التقليدية، في محاولة لتثمين الموارد المحلية وخلق مصادر جديدة للعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات.
- إنعاش الصناعة الوطنية من خلال إصلاحات إدارية ومالية وقانونية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، مع إعطاء أولوية خاصة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تنويع الصادرات كخيار استراتيجي يخفف من التبعية لأسعار النفط.
- الاهتمام بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاعات التربوية والخدماتية، باعتبارها أحد مفاتيح التحول نحو اقتصاد المعرفة، كما شجع على تطوير البحث العلمي وربط نتائجه بمتطلبات الاقتصاد الوطني.

#### 2.4. مضمون البرنامج:

رصدت الحكومة الجزائرية غلافًا ماليًا ضخماً لبرنامج الاستثمارات العمومية بلغ 21214 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، وهو ما يعكس الطابع غير المسبوق لهذا البرنامج من حيث حجم الموارد المرصودة. وقد تم تخصيص ما قيمته 9680 مليار دج حوالي 130 مليار دولار (لاستكمال المشاريع الكبرى التي كانت قيد الإنجاز، باعتبارها اعتمادات مرحلة من البرنامج السابق الخاص بدعم النمو. في المقابل، وُجه مبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار (لتمويل مشاريع جديدة تمثل الإضافة الفعلية لهذا المخطط الخماسي). (فتيحة، 2022-2023، صفحة 87)

وقد تم توزيع هذه الاعتمادات وفق ستة محاور رئيسية، يندرج تحت كل محور مجموعة من القطاعات التي تعكس أولويات الدولة في تلك المرحلة، وهو ما توضحه البيانات التفصيلية في الجدول الموالي.

**الجدول 03:** توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 حسب

الوحدة: مليار دج

المحاور والقطاعات

النسبة	المبلغ	البرامج
49.59%	10122	المحور المتعلق بالتنمية البشرية.
31.59%	6448	المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية.
08.16%	1666	المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية.
07.67%	1566	المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية.
07.67%	360	المحور المتعلق بمكافحة البطالة.
01.22%	250	المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.
100%	21214	المجموع الكلي

المصدر: (فتيحة، 2022-2023، صفحة 87)

يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات الدالة على طبيعة التوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014، حيث تعكس هذه المعطيات الأولويات التي حددتها الدولة في إدارة مواردها المالية وتوزيعها بين مختلف القطاعات. ويمكن تلخيص أهم التصورات المستخلصة كما يلي:

- **التنمية البشرية كخيار استراتيجي**، خصصت الدولة ما يقارب نصف المخصصات (49.59% بما يعادل 10122 مليار دج) لهذا المحور، تأكيداً على مركزية العنصر البشري في معادلة التنمية. وبرز ذلك في:

- تكثيف المؤسسات التعليمية وتوسيع معاهد ومراكز التكوين المهني لخلق كفاءات قادرة على مواكبة متطلبات السوق.
- تعزيز المقاعد البيداغوجية في الجامعات لترسيخ اقتصاد المعرفة وربط التعليم بضرورات التنمية الاقتصادية.
- تحديث القطاع الصحي عبر بناء مستشفيات جديدة، تدعيم التخصصات الطبية، اقتناء تجهيزات حديثة، وتحسين مستوى الكوادر الطبية وشبه الطبية.
- الاستثمار في السكنات بمختلف صيغها مع تكييفها مع مستويات دخل المواطنين، وربطها بشبكات الكهرباء والغاز والمياه.

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

- الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء مرافق رياضية ومراكز ترفيه علمي، وتكوين الإطارات في التربية الرياضية.
- ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الثقافة والتضامن، من خلال:
  - تكريس البعد الرمزي للسياسات العمومية عبر صون الذاكرة الوطنية وتوسيع الفضاءات الثقافية مثل المسارح والمتاحف ودور الثقافة.
  - تحديث وسائل الإعلام والاتصال العمومي بما يعكس التوجه نحو مواكبة الثورة المعلوماتية.
  - تجسيد التضامن الوطني بآليات عملية كدعم الفئات الهشة والمحرومة، وإنشاء مؤسسات خاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تطوير البنية التحتية والتهيئة العمرانية، خصص لهذا المحور 31.59% من الاعتمادات (6448 مليار دج)، في دلالة على الأولوية الممنوحة لتطوير المنشآت القاعدية. شمل ذلك:
  - صيانة وتوسيع شبكة الطرق، إنجاز السدود، تدعيم شبكات النقل (سكك حديدية، بحرية، جوية).
  - دعم سياسة التوسع العمراني بإنشاء مدن جديدة، مع غناية خاصة بالبعد البيئي وحماية المحيط.
- تحسين فعالية الخدمات العمومية، خصص له 1666 مليار دج (8.16%) بهدف تحديث الجهاز الإداري ومؤسسات الدولة.تضمن ذلك:
  - تعزيز الأمن الوطني بتوسيع الهياكل الأمنية.
  - تدعيم العدالة بإنشاء مجالس قضائية جديدة وتطوير مراكز التكوين.
  - تحسين فعالية قطاع المالية ببناء مقرات جديدة للضرائب والخزينة والجمارك، وتوسيع أدوات الرقابة المالية.
  - تحديث أسواق الجملة والتجزئة بما يرفع من كفاءة آليات الضبط الاقتصادي.
- تحفيز التنمية الاقتصادية والإنتاج الوطني، رصد له 1566 مليار دج (7.67%)، حيث ركز على:

- تطوير الفلاحة بتوسيع المساحات المزروعة، تدعيم الرعي، غرس الزيتون، وتحديث أساليب الإنتاج.
- النهوض بالصيد البحري بمنشآت جديدة تزيد من فعاليته.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم مباشر وتسهيلات مصرفية.
- إعادة الثقة في المؤسسات العمومية الاقتصادية عبر التدخل المالي لتطهيرها وتخفيض أعباء القروض.

- مكافحة البطالة وتوسيع فرص العمل، خصص مبلغ 360 مليار دج (1.67%) لبرامج التشغيل، ضمن رؤية شاملة لخفض نسب البطالة عبر إدماج الشباب في سوق العمل وتوسيع برامج الإدماج المهني.
- تعزيز البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال، تم تخصيص 250 مليار دج (1.22%) لهذا المجال، قصد:

- تطوير القدرات البحثية الوطنية.
- إدماج الإعلام الآلي في قطاع التعليم بجميع أطواره.
- دعم التحول الرقمي من خلال إنشاء بنية للحكومة الإلكترونية.

### 3.4. رؤية تقييمية للبرنامج:

كشفت حصيلة الجزائر خلال فترة البرنامج على أن الإنفاق العمومي الكبير ضمن البرنامج الخماسي مكن من تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية والبنوية، لكنه فشل في إحداث تحوّل هيكلي حقيقي في الاقتصاد. فرغم تحقيق معدلات نمو موجبة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، إلا أنها بقيت ضعيفة ومتذبذبة (1.56% سنة 2010 مقابل 0.55% سنة 2013)، في حين ارتفع التضخم بشكل لافت (من 1.4% سنة 2010 إلى 8.9% سنة 2012). أما الميزان التجاري فسجل فائضا قياسيّا سنة 2011 ليتحول سريعا إلى عجز سنة 2014 مع تراجع أسعار النفط، مما أظهر هشاشة النموذج القائم على ريع المحروقات. (خميسي، 2022، الصفحات 114 - 115)

لقد اتسم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الخماسي 2009-2014 بعدم التوازن القطاعي، إذ انحصر أثر الإنعاش أساسا في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات بفعل ضخ اعتمادات مالية ضخمة، ما أدى إلى توسع التشغيل في هذين القطاعين

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

وانعكس إيجاباً على معدلات البطالة والنمو الكلي. غير أن هذا التحسن ظل محدوداً، إذ بقيت القطاعات المنتجة وعلى رأسها الصناعة خارج دائرة النمو الفعلي، رغم برامج الدعم والتحفيز التي تبنتها الدولة. ويعكس ذلك استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، حيث ظلت عوائد المحروقات المصدر الرئيس لتمويل الخزينة العمومية وضمان التوازنات الكبرى، مما أبرز هشاشة البنية الاقتصادية وعجزها عن خلق بدائل إنتاجية مستدامة. وبالرغم من تسجيل تحسن نسبي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة، فإن هذه المؤشرات تبقى متواضعة إذا ما قورنت بالإمكانات الطبيعية والمالية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، الأمر الذي يعكس وجود فجوة واضحة بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة. وهو ما يؤكد أن برامج الإنعاش، وإن ساهمت ظرفياً في تحسين التشغيل والبنية التحتية، لم تنجح في تحقيق تنويع اقتصادي فعلي قادر على ضمان استدامة النمو وتقليص التبعية للمحروقات. (خميسي، 2022، الصفحات 115-116)

يفسر هذا الضعف بعدة عوامل متداخلة: أولها اعتماد المشاريع العمومية على محتوى مستورد مرتفع قلص أثر الإنفاق داخل النسيج الاقتصادي المحلي، فظل أثر المضاعف الاستثماري محدوداً. ثاني عامل هو غياب منظومة فعالة لتقييم المشاريع وتتبعها جعل الكثير من الإنجازات رهينة تأخيرات في الإنجاز وتكاليف مرتفعة تفوق المنافع الاقتصادية. ويعود ثالث سبب لقصور الإصلاحات البنكية والمالية حال دون تعبئة الادخار المحلي أو جذب رأس المال الخاص بما يكفي لخلق استثمارات منتجة. أما العامل الأخير فيرجع لاستمرار معضلات الحوكمة وسوء التسيير والفساد في تقليص مردودية النفقات العامة. (وسيلة، 2022-2023، الصفحات 110-112)

بناءً على ذلك، يمكن القول إن السياسات المالية كانت مسابرة لدورة أسعار النفط أكثر مما هي مضادة للصدمات، إذ ارتفع الإنفاق في فترات الطفرة دون بناء قاعدة إنتاجية قادرة على مواجهة التراجع. ومن ثم فإن الانتقال نحو نمو مستدام يتطلب إصلاحات عميقة تشمل: تحسين آليات انتقاء المشاريع العمومية عبر دراسات جدوى دقيقة، تشجيع المحتوى المحلي في الصفقات العمومية، تسريع إصلاح المنظومة المصرفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربط الاستثمار في التعليم والتكوين بسياسات التنمية الصناعية. كما

ينبغي اعتماد مؤشرات دقيقة لقياس نجاح البرامج، ليس فقط من حيث حجم الإنفاق، بل من خلال نسب إنجاز المشاريع في آجالها، ووزن الصادرات غير النفطية، وخلق مناصب الشغل المستدامة.

#### 4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2015 - 2019):

يعد برنامج توطيد النمو 2015-2019 امتداداً للبرامج التنموية السابقة، حيث جاء لتكملة ما أنجز في إطار مخططات الإنعاش والدعم الاقتصادي. وقد تم الشروع في تنفيذه ابتداءً من سنة 2015، مع فتح الحساب رقم 143-302 تحت تسمية "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"، ليكون الإطار المالي المخصص لتجسيد مشاريع هذا البرنامج. وقدرت الميزانية الإجمالية المرصودة له بحوالي 22,100 مليار دج، أي ما يعادل تقريباً 280 مليار دولار، وهو ما يعكس استمرار الدولة في الاعتماد على سياسة الإنفاق العمومي الواسع كآلية رئيسية لدفع عجلة التنمية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. (عبدالرحمن، 2019، صفحة 37)

#### 1.5. أهداف البرنامج: هدف البرنامج إلى: (وسيلة، 2022 - 2023، الصفحات 115-

(116)

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، سعت الحكومة من خلال البرنامج إلى تحسين مستوى المعيشة عبر إعطاء الأولوية لقطاعات السكن والصحة والتعليم والتكوين، إضافة إلى توسيع شبكات المياه والكهرباء والغاز، فضلاً عن تسيير التحويلات الاجتماعية بشكل حكيم للطبقات العاملة ذات الأجور المتدنية. يركز هذا الهدف على الحفاظ على المكاسب السابقة في البرامج التنموية، كما يسعى لضمان الاستقرار الاجتماعي وتعزيز العدالة المجالية عبر تهيئة البنى الأساسية والخدمات العامة.
- رفع معدل الناتج المحلي الخام إلى 7%، كان رفع معدل الناتج المحلي الخام إلى 7% هدفاً رئيسياً للبرنامج، حيث يعكس هذا الطموح رغبة الحكومة في تعزيز الديناميكية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية الوطنية. لتحقيق ذلك، اعتمدت الدولة على تركيز الإنفاق العام في مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة، إلى جانب تعزيز حوافز الاستثمار الخاص لضمان توسع النشاط الاقتصادي واستدامة النمو على المدى القصير والمتوسط.

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

- **التنوع الاقتصادي ورفع معدل نمو الصادرات خارج المحروقات**، أولت الحكومة اهتمام الحكومة بالتنوع الاقتصادي عبر دعم القطاع الفلاحي والريف، وتشجيع الصناعات الوطنية غير الهيدروكربونية، بهدف الحد من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق الأمن الغذائي. شملت الآليات تحسين الإنتاج الزراعي والتقنيات المرتبطة به، تطوير سلاسل القيمة، وتشجيع التصدير عبر برامج دعم لوجستية ومادية، بما يساهم في بناء قاعدة اقتصادية أكثر اتزاناً واستدامة.
- **مكافحة البطالة ودعم الاستثمارات الإنتاجية**، تمثل الحد من البطالة أحد محاور البرنامج الأساسية، حيث ركز على دعم الاستثمارات الإنتاجية القادرة على خلق فرص عمل مستدامة. اعتمدت الحكومة على تمويل مشاريع بنية تحتية قابلة للاستدامة، وتقديم حوافز للشركات لتوسيع التشغيل، بما يحقق تكوين الثروة محلياً ويخفض الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالبطالة، مع مراعاة جودة الوظائف وثباتها.
- **تطوير التكوين وتأهيل الإطارات والعمالة المؤهلة**، ركز البرنامج على تطوير الموارد البشرية كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي المستدام، من خلال تعزيز التكوين المهني والأكاديمي وربط التدريب باحتياجات السوق الفعلية. شملت الإجراءات إعادة تأهيل المناهج، إقامة شراكات مع القطاع الخاص، وتوسيع نطاق الاعتماد المهني لضمان جاهزية الإطارات والعمالة المؤهلة، وهو ما يساهم في تحسين كفاءة التشغيل والإنتاجية.
- **البحث والتنقيب عن حقول نفطية جديدة وتطوير الإنتاج**، أولى البرنامج أهمية للقطاع الطاقوي لضمان تمويل مستدام للخزينة الوطنية وتحقيق الأمن الطاقوي طويل المدى. شملت التدابير البحث والتنقيب عن احتياطات نفطية وغازية جديدة، تحديث طرق الإنتاج، وتحسين كفاءة استغلال الحقول الحالية، إلى جانب تشجيع الشراكات الدولية لتقليل المخاطر وتعظيم القيمة الاقتصادية للطاقة ضمن الاقتصاد الوطني.
- **تأطير تشريعي وتنظيمي جديد للاستثمار واستدامة المرافق**، حرصت الحكومة على تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار والإدارة العامة للبنية التحتية، لضمان جاذبية الاستثمار واستمرارية الخدمات العامة. شملت الإجراءات وضع قوانين استثمار واضحة، اعتماد آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحديث نظم المشتريات

العامة، وإنشاء مؤسسات رقابية مستقلة لضمان تطبيق الشفافية والكفاءة في تسيير الموارد.

- **دعم النشاطات الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا والمعرفة الحديثة والمشاريع المصغرة**، ركز البرنامج على تعزيز الاقتصاد المعرفي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات التكنولوجية، وتشجيع البحث والتطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا. تضمنت الإجراءات إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، تقديم منح ومساعدات مالية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، مع هدف تنمية قطاع ICT وتحفيز الابتكار وإدماج المشاريع المعرفية ضمن الاقتصاد الوطني.
- **عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية واللامركزية**، سعى البرنامج إلى تحسين جودة الإدارة العامة عبر مكافحة البيروقراطية، تبسيط الإجراءات، وتعزيز اللامركزية في اتخاذ القرار. شملت الإجراءات الرقمية الحكومية، التفويض المالي المحلي، وبرامج تدريبية للموظفين، بهدف رفع كفاءة الخدمات العامة وتحسين سرعة الاستجابة لمتطلبات المواطنين، وتقليل التكاليف الإدارية على المدى الطويل.
- **دعم تكاملات اقتصادية لإدارة المناطق الجبلية والريفية**، ركز البرنامج على تعزيز التكامل الاقتصادي للتمكن من إدارة المناطق الجبلية والريفية باستدامة، مع الاستفادة من الإمكانيات المحلية في السياحة والزراعة والصناعات التقليدية. كما تم اعتماد مخططات تنمية إقليمية متكاملة تشمل البنية التحتية والخدمات اللوجستية، دعم المنتجين المحليين، وتسهيل الاستثمارات الخاصة، لتحقيق عدالة مجالية وتنمية متوازنة في أنحاء البلاد.

## 2.5. مضمون البرنامج:

اقتصر البرنامج على سنتي 2015 و 2016 بحكم أن حسابه أغلق في 31-12-2016، لكنه سمح بإعطاء صورة واقعية كشفت مواطن ضعف الاقتصاد الجزائري خصص للبرنامج مبلغ قدره 4079.6 مليار دج في 2015 و 1894.2 مليار دج في 2016، حيث كانت المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية صاحبة النصيب الأكبر من الاعتمادات، فيما توزعت باقي المخصصات على قطاعات متعددة شملت التربية، الصحة، السكن، الفلاحة، البحث العلمي والخدمات العمومية. (فتيحة، 2022-2023، صفحة 100)

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

الجدول 04: توزيع مخصصات برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2016 حسب  
المحاور والقطاعات

الوحدة: مليار دج

النسبة	المجموع	2016	2015	القطاعات
0.2%	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8%	407.6	198.2	209.4	الزراعة والري
0.8%	47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4%	2295.5	441.3	1854.2	المنشآت الاقتصادية القاعدية والإدارية
5.1%	306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
3.1%	184	31.7	151.3	المنشآت الاقتصادية الاجتماعية والثقافية
4.3%	258.7	4.4	234.3	دعم الحصول على السكن
5.29%	1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
11.8%	703.6	239	464.6	عمليات برأس المال
100%	5973.8	1894.2	4079.6	المجموع الكلي

المصدر: (فتيحة، 2022-2023، صفحة 100)

شهدت السنة المالية 2016 انخفاضا في المبالغ المخصصة للإنفاق مقارنة بسنة 2015، وهو ما يعكس تراجع الميزانية العامة بفعل هبوط أسعار النفط وما ترتب عنه من ضغوط على الإيرادات، الأمر الذي دفع الدولة إلى انتهاج سياسة تقشفية. ويختلف هذا البرنامج عن نظرائه السابقين الذين ركزوا على تنمية الموارد البشرية، إذ اتجهت أولوياته نحو المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي استحوذت على 34.4% من المخصصات الإجمالية، وذلك بهدف استكمال المشاريع الكبرى التي كانت قيد الإنجاز. كما استفادت مخططات البلدية للتنمية والمشاريع الموجهة لتلبية الحاجات الأساسية للسكان ودعم القاعدة الاقتصادية (تجهيزات فلاحية، قاعدية، تجارية وتجهيزات إنجاز) من حصة معتبرة بلغت 29.5% ووجهت نسبة 11.8% لعمليات رأسمالية تتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض نسب الفوائد، في حين حُصصت 6.8% لقطاع الزراعة والري،

و1.5% للتربية والتكوين، أما باقي القطاعات فقد حازت مجتمعة على 4.8% من إجمالي الاعتمادات.

### 3.5. رؤية تقييمية للبرنامج:

اصطدم تنفيذ برنامج 2016-2015 بجملة من الصعوبات التمويلية، جاءت أساساً نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، وهو تراجع ارتبط باختلالات واضحة بين العرض والطلب في السوق العالمية. هذا الوضع انعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض قيمة الصادرات وتراجع عوائد الجباية البترولية، مما أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة وعجز في الحساب الجاري. وفي مواجهة هذه الضغوط، اضطرت الحكومة إلى تبني إجراءات تقشفية صارمة تمثلت في: (حياة، 2023، صفحة 247)

- تجميد كل العمليات الاستثمارية التي لم تنطلق بعد، باستثناء تلك التي تحمل طابعاً ضرورياً لا يقبل التأجيل.
  - إقفال حسابات التخصيص الخاصة بتسيير الاستثمارات العمومية وتحويل أرصدها إلى حساب الخزينة المركزية.
  - استثناء مبلغ 300 مليار دج الذي تم تحويله إلى حساب تخصيص رقمه -145/302 والموجه لتسيير الاستثمارات العمومية المسجلة ضمن ميزانية الدولة للتجهيز.
- تزامنت الأزمة المالية التي واجهتها الجزائر خلال سنتي 2016-2015 مع انخراطها، شأنها شأن بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في الالتزام بـ أجندة 2030 للتنمية المستدامة المعنونة بـ "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة". وتقوم هذه الوثيقة على رؤية شمولية متكاملة تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، وتهدف إلى إرساء توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أن هذه الأهداف لا تملك قوة إلزامية قانونية، إلا أن الجزائر التزمت بوضع أطر وطنية ملائمة لترجمتها في سياساتها العمومية، بما يعكس سعيها لمواءمة أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية مع التوجهات الدولية، خاصة في ظل تراجع مداخيل النفط وضغوط تمويلية كبيرة. (حياة، 2023، صفحة 247)

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

من خلال تتبع مسار البرامج الاقتصادية في الجزائر بين 2001 و2016 يتضح أن السياقات المالية والاقتصادية هي التي رسمت ملامح كل مرحلة. فقد تميز برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بإطلاق أولى اللبانات لإعادة الإعمار الوطني اعتمادا على الفوائض البترولية، ثم جاء برنامج دعم النمو (2005-2009) ليعمق هذا المسار عبر مضاعفة الاستثمارات في البنية التحتية والتنمية الاجتماعية. أما البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014) فقد مثل مرحلة أكثر تقدما من حيث الحجم المالي، مع تركيز واضح على التنمية البشرية وتوسيع الخدمات العامة، غير أنه ظل يعاني من نفس الإشكالات البنوية المتمثلة في ضعف التنوع الاقتصادي واستمرار التبعية لعائدات المحروقات. وفي المقابل، جاء برنامج 2015 في سياق مغاير كليا؛ حيث صدم الاقتصاد الوطني بالانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما فرض على الحكومة سياسة تقشفية قلّصت من طموحاتها ووجهت الاعتمادات نحو إتمام المشاريع الجارية بالدرجة الأولى. وما ميز هذه المرحلة هو تزامن الأزمة النفطية مع تبني الجزائر، على غرار باقي دول العالم، لأجندة 2030 للتنمية المستدامة، التي تقوم على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهنا يظهر التحول في طبيعة التحديات: فبينما كانت البرامج السابقة تراهن أساسا على وفرة الموارد النفطية لتمويل النمو، باتت المرحلة الجديدة تقتضي إصلاحات أعمق لضمان استدامة هذا النمو بعيدا عن تقلبات الأسواق النفطية، مع ضرورة ربط الإنفاق العمومي بأهداف قابلة للقياس كتنويع الصادرات، خلق مناصب شغل مستدامة، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

5. دواعي وأهداف تبني النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:

مع استمرار تراجع أسعار النفط منذ 2015 وجدت الجزائر نفسها مضطرة لاعتماد سياسات مالية تقشفية، ما انعكس مباشرة على برامجها التنموية. فقد أغلق حساب برنامج توظيف النمو في نهاية 2016، وجرى استحداث حساب جديد بعنوان "برامج الاستثمارات العمومية" بتمويل قدره 300 مليار دج فقط للفترة 2017-2019، وهو ما يمثل تخفيضًا حادًا في حجم الإنفاق العمومي مقارنة بالبرامج السابقة. وقد ارتكزت السياسة الجديدة على ترشيد النفقات من خلال تقليص معدلات تمويل الاستثمارات، وتجميد المشاريع غير

المنطلقة، مع الإبقاء فقط على العمليات ذات الطابع الاستعجالي أو الضروري. ورغم ما قد يمثله ذلك من ضبط للمالية العمومية في المدى القصير، إلا أنه أثر سلباً على الأهداف المعلنة للبرنامج، خاصة تلك المتعلقة بتحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع التشغيل، حيث انكمش دور الدولة كمحرك أساسي للاستثمار وفقد الاقتصاد زخمه التتموي. (العالية و مريزق، 2020، صفحة 212)

**1.6. دواعي تبني البرنامج:** يمكن حصر الدوافع الحقيقية لتبني النموذج الاقتصادي الجديد في: (عباسي، يخلف، و عيساني، 2019، صفحة 27)

- تراجع الإيرادات العامة بفعل انهيار أسعار البترول، شكلت العوائد النفطية العمود الفقري لمالية الدولة، ما جعل تراجع أسعار البترول بعد 2014 ينعكس مباشرة على إيرادات الميزانية العامة، وهو ما أبرز هشاشة النظام المالي الجزائري وغياب بدائل قوية لتمويل النفقات العمومية.
- صعوبة إيجاد مصادر بديلة لتمويل العجز، لم تتمكن الدولة من تعويض الانخفاض في العائدات النفطية عبر تنويع فعال لمصادر التمويل، خصوصاً مع محدودية الجباية العادية وضعف قدرة النظام الجبائي على تعبئة موارد جديدة. هذا ما دفع الحكومة إلى الاعتماد على الاحتياطات المالية بشكل مكثف.
- استنزاف صندوق ضبط الإيرادات، كان الصندوق يمثل أداة وقائية لامتناس الصدمات المالية، غير أن اعتماده المستمر لتمويل عجز الموازنة خلال 2014-2016 أدى إلى استنفاده تماماً مطلع 2017 بعد أن استهلك ما يقارب 1387.9 مليار دج. هذا الاستنزاف كشف حدود السياسة المالية التي ربطت الاستقرار الداخلي بتقلبات سوق النفط.
- انكماش احتياطي الصرف الأجنبي، إن تراجع الاحتياطي بشكل حاد نتيجة لانخفاض عائدات المحروقات، بالتوازي مع استمرار ارتفاع فاتورة الواردات لتغطية الطلب الداخلي على السلع الأساسية والوسيلة قلص هامش المناورة لدى السلطات النقدية وأضعف قدرة الدولة على حماية عملتها واستقرارها الاقتصادي.
- الحاجة الملحة للتحرر من التبعية النفطية، سلطت هذه الأزمة الضوء على ضرورة التكيف مع بيئة مالية جديدة قوامها ندرة الموارد البترولية، الأمر الذي جعل الجزائر أمام

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

خيار استراتيجي حتمي وهو تبني سياسات تنويع اقتصادي حقيقية، وربط ذلك بأهداف التنمية المستدامة العالمية 2030، بما يضمن تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل.

2.6. أهداف تبني البرنامج: سعى هذا النموذج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها: (هدى، 2020، صفحة 56)

- مواصلة مساعي النمو عبر الصناعة التحويلية، ركزت الرؤية الاقتصادية على جعل الصناعة التحويلية ركيزة أساسية للتنويع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المزايا التنافسية كالكالكترونيات، الصناعات الغذائية، الصيدلة، السيارات، والسياحة. غير أن هذا التوجه ظل تحدياً كبيراً أمام واقع يعاني من ضعف البنية التحتية الصناعية، نقص الاندماج المحلي، وصعوبات في نقل التكنولوجيا.
- التوسعة الإقليمية للتنمية الصناعية، أعطي اهتمام خاص لإعادة توزيع الاستثمار الصناعي على المستوى الجهوي، عبر إعداد مخطط إقليمي للاستثمارات وتسريع إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة. هذه الخطوة تهدف إلى تقليص الفوارق التنموية بين الولايات، لكن نجاحها مرهون بمدى فعالية تسيير العقار الصناعي وتوفير شبكات النقل والخدمات اللوجستية.
- تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته، رغم الإعلان عن الاهتمام بعصرنة الفلاحة كقطاع استراتيجي، إلا أن النموذج الجديد لم يوضح بدقة الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك، مكتفياً بالرجوع إلى التدابير السابقة لسنة 2009 والبرنامج الرئاسي لعام 2014. هذا يبين غياب رؤية جديدة مبتكرة، مما يحد من قدرة القطاع على لعب دور فعال في الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد.
- الانتقال الطاقي وتنويع مصادر الطاقة، تبنت الاستراتيجية مبدأ تعزيز أمن الطاقة مع التوجه نحو الطاقات المتجددة والطاقات غير التقليدية، إلى جانب ترقية الاستغلال الأمثل للموارد الأحفورية. غير أن هذا المسعى يواجه صعوبات مرتبطة بالتمويل ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى تحديات بيئية واجتماعية مرتبطة باستغلال الغاز الصخري.

- **تنويع الصادرات خارج المحروقات**، سعت الجزائر إلى وضع آليات لدعم الصادرات غير النفطية من خلال إقامة مجلس استشاري خاص بالعملية، وتشجيع إنشاء مؤسسات مصدرة. غير أن هذا التوجه يصطدم بمشاكل بنيوية أهمها: ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، غياب معايير الجودة الدولية، والعجز في البنية اللوجستية (موانئ، نقل، تأطير إداري).

يتضح من تحليل الأهداف المعلنة أن النموذج الاقتصادي الجديد حاول رسم ملامح تحول هيكلية للاقتصاد الجزائري عبر التركيز على الصناعة التحويلية، الفلاحة، الطاقات المتجددة وتنويع الصادرات. غير أن غياب آليات تنفيذ واضحة، واستمرار الاعتماد على نفس التدابير السابقة دون ابتكار حقيقي، جعل الطموحات المعلنة أقرب إلى توجهات عامة أكثر منها برامج فعلية قابلة للتجسيد. وبذلك، ظل التحدي الأساسي يتمثل في الانتقال من مرحلة التصورات إلى مرحلة الإنجاز الفعلي، مع ما يتطلبه ذلك من إصلاح مؤسساتي وهيكلية عميق.

## 6. تحليل النتائج:

بعد تحليل المعطيات ذات الصلة بموضوع البحث، يمكن تلخيص النتائج وتفسيرها على النحو الآتي:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)**، أظهر التحليل أن البرنامج ساهم في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق استقرار اجتماعي نسبي بعد الأزمة الأمنية والمالية. غير أن أثره ظل محدوداً على مستوى إعادة هيكلة الاقتصاد أو إرساء دعائم تنويع حقيقي، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى جزئياً فقط.
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)**، أثبتت النتائج أن هذا البرنامج ساهم في توسيع قاعدة الاستثمارات العمومية، لا سيما في مشاريع البنى التحتية الكبرى. لكن رغم ذلك، لم ينجح في تجاوز النقائص البنيوية ولا في تقليص التبعية للمحروقات. وهذا يعني أن الفرضية الثانية صحيحة في شقها المتعلق بتوسيع الاستثمارات، لكنها غير مكتملة من حيث الأثر الهيكلي.
- **البرنامج الخماسي لتدعيم النمو (2014-2010)**، اتضح أنه أسهم في تعزيز الخدمات الاجتماعية وتحسين الإطار المعيشي، لكنه فشل في إحداث إقلاع اقتصادي

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

فعلي أو تحقيق تنويع ملحوظ في الناتج المحلي. بذلك، فإن الفرضية الثالثة لم تتحقق، حيث ظلّ الاقتصاد رهين الريع البترولي.

- برنامج توطيد النمو (2015-2016) والأزمة النفطية، كشفت الصدمة النفطية لسنة 2014 عن هشاشة البرامج السابقة، حيث تراجع مردود برنامج توطيد النمو ليقصر على استكمال المشاريع المبرمجة مسبقاً دون إرساء توجهات جديدة. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة القائلة بتأثير الأزمة على فعالية البرنامج.

- النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)، بينت الدراسة أن تبني هذا النموذج مثل تحولاً استراتيجياً على مستوى التصور، حيث جاء استجابة لقيود التجارب السابقة، وسعياً لتوجيه الاقتصاد نحو التنويع والاستدامة. لكن تحقيق أهدافه يظل مرهوناً بمدى تفعيل الإصلاحات، وضبط الأولويات، وإرساء مناخ مؤسستي داعم للاستثمار. وعليه، فإن الفرضية الخامسة صحيحة من حيث الطموح المعلن، لكنها تبقى رهينة باليات التنفيذ.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن البرامج التنموية السابقة حققت نجاحات معتبرة على المستوى الاجتماعي والبنية التحتية، لكنها عجزت عن خلق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني، وظلت مرتبطة بالريع النفطي. وقد مثّلت أزمة 2014 نقطة فاصلة كشفت هذه الهشاشة، لتبرر تبني نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى تحقيق تنويع أكثر استدامة. غير أن الانتقال من مرحلة التصور إلى التنفيذ العملي يبقى التحدي الأكبر لضمان نجاح هذا النموذج.

## 7. خاتمة

تبيّن من خلال الدراسة أنّ البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر بين 2001 و2019 قامت أساساً على الإنفاق العمومي، حيث ركز برنامج الإنعاش (2001-2004) على استعادة التوازنات وتحسين البنى التحتية، بينما استهدف برنامج دعم النمو (2005-2009) تعزيز الهياكل القاعدية والسكن والتشغيل. أما البرنامج التكميلي (2010-2014) فحاول الدفع بتنويع الاقتصاد عبر دعم الفلاحة والخدمات، في حين تعثر برنامج توطيد النمو (2015-2016) بسبب الصدمة النفطية. وقد أفضت هذه التجربة إلى تبني النموذج

الاقتصادي الجديد(2016- 2030)كخيار استراتيجي يسعى للتخلص من التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد متنوع ومستدام، غير أن التحدي الجوهري ما يزال يتمثل في الانتقال الفعلي من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج قادر على خلق القيمة المضافة.

وهو الأمر الذي يجعلنا نرتئي تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إيجاد السبل الفعالة لتحقيق تنويع اقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالصناعة الوطنية، عبر تشجيع الاستثمارات المنتجة والصناعات التحويلية.
- السعي لاحتواء استنزاف احتياطي الصرف من خلال استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنعة محليا.
- الاهتمام بترقية نسيج المؤسسات الوطنية، مع الاهتمام الخاص بالمؤسسات المصغرة والناشئة.
- حصر الفجوات وإلغاء اللامساواة في التنمية بين مختلف مناطق الوطن، عبر برامج مناطق الظل.
- تحسين مناخ الاستثمار ورفع تجريم أفعال التسيير، وتشجيع الاستثمار في القطاعين العام والخاص معا.
- تحديد منح الامتيازات التي تحقق أكبر إدماج محلي.
- وضع قاعدة صلبة للمناولة وتطوير الإجماع الوطني عبر جملة إجراءات تحفيزية لفائدة المؤسسات الوطنية.
- تطوير أدوات تمويل حديثة ورقمنة القطاعات بغية خلق حوكمة اقتصادية جديدة وتحقيق شفافية أكبر في النشاط العمومي.

## 8. قائمة المراجع:

### ● الأطروحات:

- ابن بوسحاقي فتيحة. مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي في الألفية الثالثة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3. الجزائر. 2019-2020.
- العباسي محمد. برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية إيليزي 2001-2019. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2019-2020.

من برامج الإنعاش والتوظيف إلى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:  
مسار الإصلاحات التنموية في الجزائر (2001-2016)

- بديار رضا. دور البرامج التنموية في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2020. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف. الجزائر. 2024.
- جمات وسيلة. تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2022-2023.
- المقالات:
- الخميسي مقداد. مساهمة البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. المجلد 11. العدد 01. 2022.
- حياة لتيتم. قراءة تحليل وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية 2001-2019. مجلة الباحث الاقتصادي. المجلد 01. العدد 02. 2023.
- فريدة معارفي. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2019. مجلة الاقتصاديات المالية، البنكية وإدارة الأعمال. المجلد 11. العدد 01. 2022.
- عبد الرحمن قشوبة. استراتيجية التنمية وواقعها في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد 37. 2019.
- مناد العالية ومريزق عاشور. مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 16. العدد 22. 2020.
- هديبن محمد. عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. 2020.
- المداحلات:
- طلال عباسي وآخرون. قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي. الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية. الجلفة. 2019. <https://www.researchgate.net>. تاريخ الاسترداد 06, 08, 2025.